S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/25855/Add.2
3 June 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٣ موجهة من الأمين العام
الى رئيس مجلس الأمن

اضافة

رسالة مؤرخة ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٣ موجهة من الأمين
العام الى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل اليكم، وعن طريقكم الى أعضاء مجلس الأمن، رسالة مؤرخة ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٣ موجهة الي من رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

وأقدم هذه الوثيقة الحاقا لتقريري المقدم عملا بالفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ٨١٧ (١٩٩٣) الذي أحيل اليكم برسالتي المؤرخة ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٣ (S/25855) والاضافة الأولى لذلك التقرير الذي أحلته اليكم بموجب رسالتي المؤرخة ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٣ (S/25855/Add.1).

(توقيع) بطرس بطرس غالي

المرفق

٢٩ أيار/مايو ١٩٩٣

صاحب السعادة،

بعد قبول بلدي عضوا في الأمم المتحدة، بدأ الرئيسان المشاركان للجنة التوجيه التابعة للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا، بناء على طلب سعادتكم، ووفقا لقرار مجلس الأمن ٨١٧ (١٩٩٣)، مساعيهما الحميدة ومفاوضاتهما مع ممثلي جمهورية مقدونيا وجمهورية اليونان. وبدافع من المصالح الدائمة في علاقات حسن الجوار مع جمهورية اليونان، ومن أجل السلم والاستقرار في المنطقة، أكدنا للرئيسين المشاركين اشتراكنا وتعاوننا الأكملين، كي يتسنى تحقيق التسوية العاجلة للخلاف بين بلدي وجمهورية اليونان.

وأود أن أعرب عن اعتقادنا بأن هذه المفاوضات قد أثبتت حتى الآن أن من الممكن أنه يمكن تلبية طلب مجلس الأمن على نحو ناجح، وهو هدف قدم من أجله الرئيسان المشاركان، السيد سايروس فانس واللورد ديفيد أوين، إسهاما هاما. واننا لعلى استعداد لمواصلة التعاون معهما بغية التوصل الى تسوية عاجلة للمسائل التي لاتزال بلا حل.

ومع ذلك، فإن لنا اعتراضات محددة فيما يتعلق باقتراحات معينة للرئيسين المشاركين، لا سيما فيما يتعلق بما يلي:

- عدم مقبولية المادة ٥ من المشروع المقترح، لأنها تتنافى مباشرة مع دستور جمهورية مقدونيا، واذا قبلت، فقد توحي بتغيير الدستور وهو أمر تترتب عليه آثار لا يمكن التنبؤ بها ويؤدي الى زعزعة لاستقرار الحالة في بلدي وفي منطقتنا؛

- تحفظاتنا بشأن محتوى المادة ٧، لأنه قد ينطوي على أسباب جادة لأوجه سوء التفاهم والمنازعات بين البلدين بسبب صياغتها الفضفاضة وغير الدقيقة؛

- ضرورة اشتراط اللغتين المقدونية واليونانية (بالاضافة الى اللغة الانكليزية) بوصفهما لغتي الطرفين اللذين سيوقعان الاتفاقية الدولية؛

ونقترح أن يكون نص المادة ٨ كما يلي:

"١ - يكفل الطرفان حقوق والتزامات أفراد المجموعات الوطنية والإثنية والمجموعات المماثلة وفقا للمعايير الدولية السارية، ومنها على وجه الخصوص: (وبالاضافة الى ذلك، ينبغي أن

تشمل المادة ٨، الى جانب الوثائق المذكورة فعليا: إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين الى اقليات وطنية أو إثنية أو دينية أو لغوية وتوصية مجلس الجمعية البرلمانية الأوروبية بشأن حقوق الأقليات).

٢ - (كما هو مقترح)"

ونود أن نؤكد اعتقادنا الجازم بأن الاسم الدستوري لـ "جمهورية مقدونيا" لا يعني ضمنيا تطلعات إقليمية أو أي تطلعات أخرى مهما كان نوعها. وبناء على ذلك، فإن المقترحات الأخرى لا ضرورة لها. بل على النقيض، فإن تأكيد هذا الاسم سيمثل إسهاما هاما في حفظ السلم والاستقرار في المنطقة، وهو من المقتضيات الأساسية للقرار ٨١٧ (١٩٩٣).

وباختصار، فإننا نرى أن مما لا غنى عنه مواصلة عملية المفاوضات القائمة وفقا لقرار مجلس الأمن المذكور أعلاه. ومع ذلك، فإن هذا لا يستبعد احتمالات المحادثات والمفاوضات الثنائية بين جمهورية مقدونيا وجمهورية اليونان بالاقتران مع العملية المذكورة أعلاه. وهي لا يمكن، بالتأكيد، أن تمثل بديلا للمفاوضات الجارية على أساس المساعي الحميدة للرئيسين المشاركين بأمل أن تسهم في تعزيز الثقة المتبادلة وفي تحقيق حلول مقبولة للطرفين كليهما.

وإنني على يقين تام بأن مجلس الأمن سيأخذ محتوى هذه الرسالة في الاعتبار عند النظر في تقرير سعادتكم المقدم الى مجلس الأمن وسوف يبت بضرورة اتمام العملية الجارية في الفترة المحددة التي هي أقصر فترة ممكنة.

وتفضلوا، سعادتكم، بقبول أسمى آيات تقديري.

(توقيع) ك. غليغوتوف
رئيس جمهورية مقدونيا

سعادة السيد بطرس بطرس غالي
الأمين العام للأمم المتحدة
نيويورك

- - - - -